توقعوا استمرار التقلبات السعرية للنفط الخام

محللون: تحالف «أوبك +» قادر على تجاوز التحديات

توقع مختصون نفطيون استمرار التقلبات السعرية للنفط الخام، انتظارا لحسم مفاوضات «أوبك +» بشأن الزيادة الملائمة للإمدادات النفطية، اعتبارا من (أغسطس) المقبل حتى نهاية العام الجاري، حيث يجتمع وزراء الطاقة في المجموعة ، لاستكمال مفاوضات بدأت قبل ثلاثة أيام لتقريب وجهات النظر والحفاظ على وحدة عمل المنتجين.

وأشار المختصون إلى أن أسعار النفط شهدت تقلبات في نهاية الأسبوع الماضي، بعدما طالت فترة مفاوضات المنتجين دون حسم الزيادة الإنتاجية التي يترقبها السوق، في ضوء تعافي الطلب، بتأثير من موسم القيادة الصيفي وانتشار اللقاحات.

وقالوا لـ«الاقتصادية»، إن تحالف «أوبك +» قادر على التغلب على كل التحديات والصعوبات بفضل التفاهم القوى والمستمر بين السعودية وروسيا اللذين لديهما بالفعل اتفاق مبدئي لزيادة إنتاج نفط «أوبك +» تدريجيا في الأشهر المقبلة. ورجح بعض المختصين أن تكون حجم الزيادة المقترحة في الإنتاج أقل مما توقعه معظم المحللين، حيث يرجح أن تكون بمتوسط إضافة شهرية قدرها 400 ألف برميل يوميا، في حين كانت التوقعات تبلغ 500 ألف برميل يوميا، كما أن هناك أيضا احتمالا ألا تضيف «أوبك +» أي براميل للإنتاج وهو ما يعني مزيدا من صعود للأسعار.

وأعربوا عن تفاؤلهم بعودة طلب الهند إلى مستوى 90 في المائة بعد انتعاش استهلاك البنزين في البلاد إلى قرب مستويات ما قبل الجائحة، حيث عاد سائقو السيارات إلى الطرق مع تخفيف قيود الوباء.

وفي هذا الإطار، قال روس كيندي العضو المنتدب لشركة «كيو إتش آي» لخدمات الطاقة إن حسم الزيادة الإنتاجية التي ينتظرها السوق سيكون لها أثر في استقرار القطاع، مشيرا إلى أن الزيادة على الأرجح ستكون حذرة وتدريجية وهو ما لا يمنع استمرار المكاسب السعرية مرة أخرى، نظرا لنمو الطلب بوتيرة أسرع. وأضاف أن الاقتراحات والبدائل قيد المناقشة على مائدة المفاوضات بين المنتجين، لكن هناك توقعات قوية من الدوائر التحليلية قريبة الصلة تشير إلى احتمال التوافق على إضافة نحو مليوني برميل يوميا إلى إنتاج المنظمة من (أغسطس) إلى (ديسمبر) المقبلين.

من جانبه، يقول دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة «تكنيك جروب» الدولية إن «أوبك +» تدرس ضمن مراجعة أوضاع السوق احتمال التوصل إلى اتفاق بشأن المحادثات النووية وما يترتب عليها من عودة الصادرات النفطية الإيرانية إلى الأسواق ما يزيد حجم المعروض النفطي، لافتا إلى احتمال تمديد تاريخ انتهاء صلاحية جميع تخفيضات «أوبك +» من (أبريل) إلى (ديسمبر) 2022.

وأشار إلى أنه رغم تأخر حسم اتفاق زيادة المعروض لمجموعة «أوبك +» إلا أنه سيتم الحسم على الأرجح في اجتماع اليوم، لطمأنة الأسواق وتأكيد وحدة المنتجين، مشيرا إلى ارتفاع أسعار النفط الخام نحو 50 في المائة، هذا العام مع تعافي الطلب من الوباء الذي تجاوز انتعاش إمدادات «أوبك +» بعد التخفيضات الكبيرة في العام الماضي.

ويوضح، بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة، أن السعودية وروسيا في مكانة جيدة في المقعد الدافع لسوق الطاقة العالمية، لافتا إلى أن أساسيات السوق جيدة خاصة مع انخفاض مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة بأسرع معدل منذ عقود ومع استمرار الطلب في الانتعاش، ما أدى إلى ارتفاع في سوق العقود الآجلة للنفط.

وأشار إلى توقعات استمرار ضيق العرض خلال الصيف الحالي في مقابل قوة تعافي الطلب على النفط في الولايات المتحدة بسبب زيادة الحركة على الطرق مع خروج البلاد من أشهر عديدة من الإغلاق، موضحا، أنه لتلبية الطلب عززت مصافي النفط معالجة النفط الخام إلى المستويات التي لم تشهدها إلا قبل الوباء.

بدورها، تقول أرفي ناهار مختص شؤون النفط والغاز في شركة «أفريكان ليدرشيب» الدولية إن الأمريكيين كانوا بطيئين في الاستجابة لأسعار النفط التي ارتفعت بأكثر من 50 في المائة، حتى الآن هذا العام، مشيرة إلى أن سوق النفط يتطلع إلى قرار «أوبك +» بشأن مستوى الإمدادات النفطية لبقية العام الجاري، حيث إن المجموعة تقود السوق حاليا بكفاءة عالية وتفرد واضح.

وأشارت إلى أن السعودية تلعب دورا رئيسا في دعم استقرار السوق وتراعي التطورات وتراجع بشكل دقيق مستجدات العرض والطلب والمخزونات دون استهداف الأسعار وإنما العمل على بقاء السوق في حالة توازن ونمو مستدام، لافتة إلى أن الفترة الحالية من أفضل الفترات لمنتجي النفط الصخري الأمريكي الذين عانوا سابقا من أسعار النفط المنخفضة وأعباء الديون المرتفعة ويركزون الآن على تعزيز مراكزهم المالية وتعويض المساهمين بعدما أصبحوا أكثر استعدادا لتحمل أي أزمات مستقبلية.

من ناحية أخرى، وفيما يخص أسعار النفط الخام في ختام الأسبوع الماضي، استقرت أسعار النفط الجمعة، بعد أن استأنف وزراء «أوبك +» محادثات بشأن زيادة إنتاج النفط في اليوم التالي بهدف التوصل إلى اتفاق، ما قد يؤخر خطط ضخ مزيد من النفط حتى نهاية العام.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 33 سنتا لتبلغ عند التسوية 76.17 دولار للبرميل، بعد ارتفاعها 1.6 في المائة، الخميس، وتراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي سبعة سنتات لتبلغ عند التسوية 75.16 دولار للبرميل، بعد أن قفزت 2.4 في المائة الخميس لتغلق عند أعلى مستوياتها منذ تشرين الأول (أكتوبر) 2018.

تركيا: ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك 1.94 بالمئة في يونيو

ارتفع مؤشر أسعار المستهلك (التضخم) في تركيا خلال يونيو الفائت، بنسبة 1.94 بالمئة، مقارنة مع الشهر نفسه من العام الماضي. جاء ذلك وفق أحدث معطيات نشرتها هيئة الإحصاء التركية .

وأوضحت الهيئة أن مؤشر أسعار المستهلك خلال يونيو الماضي، أصبح 17.53 بالمئة على أساس سنوي. وأضافت المعطيات أن مؤشر أسعار المنتجين في يونيو الفائت، زاد أيضا بنسبة 4.01 بالمئة، ليصبح 25.38 بالمئة.

وكان خبراء اقتصاديون شاركوا في استطلاع للأناضول، توقعوا ارتفاع التضخم بنسبة 1.46 بالمئة ليصبح 16.97 بالمئة على أساس سنوي.

سلطات الضرائب الأميركية تشدد الخناق على «المتمردين»

تشديد الخناق على الأمريكيين الذين لديهم حسابات مصرفية في سويسرا لم يهدأ بعد، إذ طلبت سلطات الضرائب الأمريكية من نظيرتها السويسرية معلومات عن الحسابات المصرفية التي يحتفظ بها عملاء أمريكيون أو مقيمون في الولايات المتحدة في 29 مصرفا ومؤسسة مالية سويسرية.

وطلب مماثل كان قد استهدف بالفعل 13 مصرفا سويسريا آخر في منتصف (أكتوبر) الماضي. الآن يجب على المصارف الـ42 تقديم معلومات إضافية إلى سلطات الضرائب الأمريكية حول العملاء الأمريكيين تمشيا مع الاتفاقيات الموقعة بين الدولتين.

المصطلحات الضريبية الأمريكية تطلق عليهم اسم «المتمردين»، من هم هؤلاء؟ هم دافعو الضرائب في الولايات المتحدة الذين لديهم أو كانت لديهم حسابات في المصارف السويسرية، لكنهم رفضوا، حتى الآن، أن يخولوا مصرفهم السويسري نقل أي معلومات تتعلق بهم إلى سلطات الضرائب الأمريكية منذ بدء تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بقانون «فاتكا» في 2014، وتم حصر هؤلاء ممن لديهم حسابات مصرفية في سويسرا بين 2014 و2019.

كما في (أكتوبر)، الآن، تستهدفهم سلطة الضرائب الأمريكية في قائمتها الجديدة من خلال طلب للمساعدة الإدارية – الضريبية أرسلته واشنطن إلى بيرن تنفيذا للاتفاقية المبرمة بين الدولتين حول تنفيذ قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية «فاتكا».

يلزم قانون «فاتكا» Fatca المؤسسات المالية الأجنبية والوسطاء الماليين في جميع أنحاء العالم بإرسال هذا النوع من البيانات إلى سلطة الضرائب الأمريكية منذ عام 2014، غير أن القانون يعني بالدرجة الأساس ما يعرف باسم «الملاذات الضريبية في العالم».

حسب الاتفاقية الموقعة بين الولايات المتحدة وسويسرا لتنفيذ قانون «فاتكا» في 2014 والملحق المعدل للاتفاقية من أجل تجنب الازدواج الضريبي، لم يخاطب الطلب الأمريكي المصارف السويسرية مباشرة، بل ذهب الطلب إلى هيئة الضرائب الاتحادية السويسرية التي تقوم بدورها بتنفيذ الاتفاق استنادا إلى المساعدة الإدارية – الضريبية المتبادلة بين الدولتين. في هذه الحالة تكون المصارف ملزمة بتقديم ما مطلوب منها من بيانات في غضون 21 يوما من أيام العمل الأسبوعية.

كما تشترط الاتفاقية أن يكون العملاء المعنيون أعطوا موافقتهم للمصرف قبل نقل بياناتهم عبر الأطلسي، أولئك الذين رفضوا القيام بذلك رأوا أصولهم تخضع لضريبة عالية تصل إلى 30 في المائة.

وبعض المصارف المستهدفة بالطلب الأمريكي اختفت من رادار المركز المالي السويسري، وبعضها قيد التصفية، بينما دخلت الرادار مصارف أخرى، لكن أغلب المصارف المعنية بالطلب تعد بين المصارف الكبرى.

هذه المرة، يشمل الطلب المصرفين الأول والثاني، يو بي أس، كريدي سويس، وأيضا مصارف كبرى أخرى، جوليوس بير، جيه صافرا ساراسين. من بين أبرز «الوافدين الجدد» شركة التأمين على الحياة سويس لايف والمصرف الإلكتروني سويس كوت. ومن بين المصارف في سويسرا الناطقة بالفرنسية يظهر، لومبارد أودييه آند سي، بورديبه آند سي، وفقا لبيان هيئة الضرائب السويسرية.

قطر للبترول تستحوذ على حصص استكشاف في جنوب إفريقيا

أعلنت قطر للبترول (حكومية)، توقيع اتفاقيات مع شركة توتال الفرنسية، تستحوذ بموجبها على حصص في 3 مناطق استكشاف بحرية قبالة شواطئ جنوب إفريقيا.

وذكرت قطر للبترول في بيان، أنه بموجب الاتفاقيات التي تخضع لموافقة الجهات الحكومية المختصة في جنوب إفريقيا، ستمتلك قطر للبترول حصة 25 بالمئة من أعمال الاستكشاف والمشاركة بالإنتاج في منطقة جنوب أوتينكوا» بجنوب إفريقيا.

وتبلغ مساحة منطقة «جنوب أوتينكوا» حوالي 49 ألف كيلومتر مربع، ويتراوح عمق المياه فيها بين 200 إلى 5000 آلاف متر.

وحسب البيان، ستحتفظ شركة توتال للطاقة (المشغّل) بحصة المشاركة المتبقية في المنطقة التي تقع مباشرة جنوب المنطقة الاستكشافية رقم «11B/12B».

وأشار البيان إلى استحواذ قطر للبترول على حصة 30 بالمئة في منطقة DWOB، أما المنطقة الثالثة فهي «OBD» إذ تملك قطر للبترول حصة 29.17 بالمئة.

وتبلغ مساحة كل من منطقة DWOB ومنطقة OBD مجتمعتين حوالي 53 ألف كيلومتر مربع، ويتراوح عمق المياه فيهما بين ألف و4200 متر.

و«قطر للبترول»، شركة مملوكة للحكومة القطرية ومسؤولة عن مختلف الاستثمارات في مراحل صناعة النفط والغاز داخل البلاد وخارجها.

«نيكي» يسجل أقل مستوى في أسبوعين

تراجعت الأسهم اليابانية ، ونزل المؤشر نيكي لأقل مستوى في أسبوعين، مخفقاً في تحقيق مكاسب عقب صعود وول ستريت على خلفية بيانات وظائف أمريكية قوية، وذلك بفعل تضرر أسهم الدورة الاقتصادية من تزايد إصابات كورونا في اليابان وأماكن أخرى.

وتراجع المؤشر نيكي (0.64) إلى 28598.19 نقطة، وهو أقل مستوى في أسبوعين، وهبط المؤشر توبكس الأوسع نطاقا (0.37%) إلى 1948.99 نقطة.

وهذا الأداء ضعيف بشكل واضح بعدما صعدت الأسهم في وول ستريت لمستويات قياسية جديدة عقب صدور بيانات الوظائف لشهر يونيو ، والتي أظهرت انتعاش التوظيف ومؤشرات محدودة لتضخم الأجور. وتراجع الكثير من الأسهم المرتبطة بالدورة الاقتصادية، وقادت أسهم شركات الصلب الخسائر.

الإمارات: مؤشر مديري المشتريات يسجل أدنى مستوى في 4 أشهر

قال مؤسسة «أي اتش اس» ماركت العالمية للأبحاث، إن مؤشر مديري المشتريات في الإمارات – يرصد أداء القطاع الخاص غير النفطي– انخفض إلى أدنى مستوى له في 4 أشهر، في ظل تباطؤ انتعاش الطلبات الجديدة.

وأضافت المؤسسة في تقرير، أن الانخفاض جاء بفعل الإجراءات المتعلقة بفيروس كورونا وإلغاء الرحلات الجوية التي أدت إلى انخفاض حاد في المبيعات القادمة من الخارج.

وأفاد التقرير أن نقص المواد الخام أعاق نمو الإنتاج، وأدى هذا النقص إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج بأسرع معدل في ثلاثة أشهر.

وتابع التقرير: «دفع ذلك الشركات إلى زيادة أسعار الإنتاج للمرة الثانية فقط، خلال ما يقرب من ثلاث سنوات».

في المقابل، تحسنت توقعات النشاط المستقبلي للشهر السابع على التوالي، لتدعم أول زيادة في معدل التوظيف منذ يناير الماضي. وأشار التقرير إلى أن حالة عدم اليقين المستمرة بشأن مسار الوباء تعني أن التفاؤل ظل معتدلا نسبيا.

وانخفض مؤشر مديري المشتريات الخاص بالإمارات من 52.3 نقطة في مايو الماضي إلى 52.2 نقطة في يونيو 2021.

ويعني ارتفاع المؤشر عن مستوى 50 نقطة، أن هناك توسعا في النشاط، والانخفاض أدناه يعني أن ثمة انكماشاً.

وحسب التقرير، لم يتغير معدل نمو الإنتاج في نهاية الربع الثاني، حيث كان النشاط المتزايد المرتبط بارتفاع تدفقات الطلبات الجديدة يقابله غالبا نقص المعروض من المواد الخام.

ووفق التقرير، ارتفعت ضغوط الأسعار بسبب مشاكل العرض في يونيو، حيث أشارت أحدث البيانات إلى أسرع ارتفاع في تكاليف الشراء لمدة ثلاثة أشهر.

ويستند مؤشر مديري المشتريات، على خمس ركائز رئيسة، هي الطلبيات الجديدة ومستويات المخزون والإنتاج وحجم تسليم المُوردين، وبيئة التوظيف والعمل.

إيقاف عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية في عدن

قررت جمعية الصرافين في عدن بجنوب اليمن ، إيقاف كافة عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية في سوق الصرف بمحافظات الجنوب ابتداء من يوم الثلاثاء بعد الانهيار الحاد للعملة المحلية الريال.

وسمحت الجمعية لشركات ومحلات الصرافة بفتح كافة شبكات التحويل المالية بين المحافظات بعد أسبوع من الإغلاق الكامل بناء على توجيهات أصدرها البنك المركزي اليمني في عدن.

وقالت الجمعية في بيان وجهته إلى شركات ومحلات الصرافة، إنه تقرر إيقاف كافة عمليات البيع والشراء للعملات الأجنبية وتداولها بعد مرور 48 ساعة من توقيت هذا التعميم جراء التدهور المستمر للريال مع تفعيل كافة عمليات التحويلات المالية. كما دعت شركات الصرافة إلى تقييد عمل شبكات التحويل بين الساعة الثامنة صباحاً والعاشرة مساء بالتوقيت المحلي وفيما عدا ذلك يتم إغلاقها من قبل النظام المصرفي المعمول به وذلك ابتداء من يوم الأحد. يشهد الريال اليمني انهياراً شديداً وسط موجة غير مسبوقة من الغلاء وارتفاع أسعار السلع الغذائية.

وقال متعاملون في عدن، إن سعر الريال اليمني سجل انخفاضاً كبيراً وغير مسبوق في تداولات سوق الصرف مساء الأحد إلى 950 ريالاً للدولار للشراء و958 ريالاً للبيع بعد أن كان قبل أسبوع عند 940 ريالاً للدولار، وذلك في أسوأ انهيار منذ بدء النزاع قبل أكثر من 6 سنوات.

وألزمت جمعية صرافي عدن في بيانها كافة شركات ومؤسسات ومنشآت الصرافة «بتسوية الأرصدة في كافة الحسابات المتعلقة بالصرافين ووكلائهم بالإضافة إلى عدم السماح بعمليات السحب المكشوف أو الفتح بالمقابل».

كما وجهت «بمنع كافة عمليات القيود والتغطيات للشركات أو المنشآت فيما بينها في إطار الشبكة الواحدة، مع السماح للمنشآت والشركات برفع التغطيات من حساب شبكة إلى شبكة أخرى».